تقل ستة زوارق مصنوعة من الالياف الزجاجية المطلية بمادة خاصة لتفادي الرادار، قيل انها انطلقت من ميناء بنغازي قبل ثلاثة أيام، مروراً بميناء بورسعيد، قبل التوقف قبالة الساحل الفلسطيني على مسافة ربما بلغت ٢٠٠ كيلومتر. وحسب الروايات الاسرائيلية، تعطل احد الزوارق قبل انطلاقه، فيما تعطّل محرك ثلاثة زوارق او تحطّمت وغرقت على مسافة ١٢٠ كيلومتراً من الساحل، بينما تمّ كشف وأسر زورق خامس على عمق ٢٠ كيلومتراً في عرض البحر، حيث تمّ اعتقال ستة فدائيين على متنه (**الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٠). أمّا الزورق السادس، فتمّ التنبّه له من مسافة عشرة كيلومترات قبالة كيبوتس «غاعش» شمال تل ـ أبيب، الّا انه تمكّن من التملّص وبلوغ منطقة «نيتسنيم» جنوب المدينة.

ان الامر اللافت الاول حول هذه العملية هو الادعاء الاسرائيلي بالمعرفة المسبقة بخطة تنفيذ العملية الفدائية؛ اذ ذكرت الاذاعة وصحيفة «دافار»، مثلاً، انه تمّ تنبيه رئيس كيبوتس «غاعش» باحتمال حصول محاولة تسلّل بحرية قبل يوم من وقوعها بالفعل (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٠/٦/١٩٩٠). ثمّ صرّح وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، بأن جهاز الاستخبارات كان حذّر من حدوث مثل هذه العملية «قبل شهور عديدة» (**ميدل ايست انترناشونال**، ٨/٦/١٩٩٠). ويلاحظ، انه في الوقت الذي اعتبرت أوساط فلسطينية ان هذه التصريحات تهدف الى «زرع الشكوك بالتخطيط للعملية وبقادتها العسكريين»، فان اوساطاً اسرائيلية سألت لماذا تمّت المجازفة بالاتاحة للفدائيين ان يبلغوا الشاطىء اساساً (**فلسطين الثورة**، ١٠/٦/١٩٩٠). ولعلّ هذا التضارب في المنطق هو الذي دفع احد الضباط الكبار الى التصريح بأن مسؤولي الجيش «يبذلون أقصى جهودهم للتغطية على نتائج التحقيقات التي أُجريت خلال الايام الاخيرة الماضية، بخصوص عملية التسلل البحري» (**يديعوت احرونوت**، ٣/٦/١٩٩٠). ويضاف الى ذلك التلميح المبطّن بحصول تقصيرات معيّنة، واقرار المعلّقين العسكريين الاسرائيليين بحسن تنظيم العملية، لجهة التدريب والاستطلاع والامداد والتخطيط، بل واختراق الدفاعات البحرية والساحلية (**معاريف**، ٣١/٥/١٩٩٠؛ **يديعوت احرونوت**، ٣١/٥/١٩٩٠). وبشتى الاحوال، فقد أعلن، لاحقاً، عن تشكيل لجنة خاصة لتقصّي دور الشرطة بالتصدي للفدائيين (**الحياة**، ٤/٦/١٩٩٠).

امّا الجانب الآخر الهامّ للعملية، فتمثّل بعواقبها السياسية، حيث زعمت القيادة الاسرائيلية، على الفور، ان الهدف الفلسطيني كان مهاجمة الفنادق والاماكن السكنية من اجل قتل المدنيين، مع الاشارة الى تزويد كل زورق مهاجم بحاضنة تطلق ٤ ـ ٦ صواريخ عيار ١٠٧ ميليمترات وبمدفع مضاد للطائرات عيار ٢٣ ميليمتراً (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١/٦/١٩٩٠). امّا الجانب الفلسطيني، فقد أشار الى عدم تعرّض الفدائيين الى المدنيين، حتى حين سنحت الفرصة لهم، فيما أوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان م.ت.ف. ليست مسؤولة عن العملية، ولا علاقة لها بها (**الحياة**، ١/٦/١٩٩٠). وبالفعل، فقد اقرّ القادة الاسرائيليون بذلك على الارجح، وأوضح رابين التزام «فتح» بعدم تنفيذ العمليات الفدائية منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨؛ الّا انهم حمّلوا المسؤولية المباشرة لليبيا، كما جاء على لسان رابين ورئيس الاستخبارات العسكرية، امنون شاحاك (**المصدر نفسه**، ١/٦/١٩٩٠؛ **وانترناشونال هيرالد تريبون**، ٢ ـ ٣/٦/١٩٩٠).

ان الأمر الهامّ في ما سبق هو وقوع العملية وسط خضمّ سياسي ـ دبلوماسي معيّن؛ اذ كانت م.ت.ف. دعت الى ارسال قوات دولية الى الارض الفلسطينية المحتلة من أجل حماية سكّانها العرب، في أعقاب مجزرة ريشون لتسيون والقمع الذي تلاها، وذلك هو الطلب الصريح الذي أعلنه الرئيس عرفات، في خطابه في مجلس الامن الدولي، في جنيف، في ٢٥ أيار (مايو) (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٩٠). وقد رفضت اسرائيل ذلك الطلب صراحة في ٢٤ أيار (مايو)، على الرغم من عرضه على مجلس الامن الدولي. غير ان حصول العملية الفدائية وفّر الحجة للادارة الاميركية لتستخدم حق النقض ضد مشروع القرار المطروح، في الاول من حزيران (يونيو).